ELQarar® For Scientific Research | Refereed Journal | Issue 6, Vol 2, Year 1 | June 2024
ISSN 3006-7294

التَّعَاون الصِّيني – الإيراني فِي البرنامج النَّوَوي الإيراني كآلية لِمُوَاجَهَةِ الهَيْمَنَة الأَمرِيكيَّة

إعداد

الدكتور / حسن محمد احمد[1]

المقدمة

عملت إيران بَعد إِنْتِصَار الثَّورة الإسلاميَّة عَلَى تقَوِيَّة بناها العَسْكَرِيَّة وكل البنى الَّتِي تحتاجها الدَّولة، ومن هَذِهِ البنى كان البرنامج النَّوَوي الإيراني، لأنّ إِيران تدرك أنّ هذا البرنامج يعزز مكانتها عَلَى المُسْتَوَى الوطني والخارجي.

لّقَد أرادت الصِّين وبالتَّعَاون مع إِيران الَّتِي أنّتهجت نهجًا ممانّعًا ومواجهًا لسياسات الهَيْمَنَة الأَمرِيكيَّة أنّ تَعْمَل عَلَى تَحقيق شراكات دوليَّة بدلًا من التوترات الدّولية الَّتِي فرضتها الوِلاَيَات المُتَّحِدَة.

إنّ العلاقات الصِّينيَّة الإيرانيَّة شَكَّلَت تحديًا لِلْهَيْمَنةِ الأَمرِيكيَّة، ومسارًا استراتيجيًا فِي تغيير النَّسق الدّولي، سواء فِي العَمَل الثُّنَائِي أو من خِلَال العَمَل الإقليمي والدّولي، وقد شكل البرنامج النَّوَوي الإيراني محورية لإيران فِي الإقليم ويدًا للصِّين فِي الحُضُور الدّولي، وقد شكل التعاون بين البلدين تحدٍ للهيمنة الامريكية، وآلية للمواجهة حيث يسعى البلدان الى بناء نظام عالمي جديد قائم على التعددية وبعيداً عن الهيمنة والتبعية والأحادية وقد كان البرنامج النووي الايراني احد ابرز الملفات على الساحة الدولية في مطلع القرن الحالي ومازال حتى الآن، مما

1- دكتوراه علاقات دولية ودبلوماسية

اعطى هذا التعاون قيمة استثنائية.

وعليه سنتناول فِي هذا البحث التَّعَاون الصِّيني الإيراني فِي البرنامج النَّوَوي الإيراني ولا سيّما فِي ضوء قانون عدم الإنتشار ومفاوضات الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة وما قدمته الصِّين لإيران من مساعدات صينية للبرامج النَّوويَّة الإيرانيَّة وكذلك السياسات الصِّينيَّة فِي الملف النَّوَوي الإيراني فِي مَجْلِس الأَمن وَعَلى السَّاحة الدّولية وصولاً إلى اتفاقية الاطار الموقعة في العام 2015 .

الأهمية:

تبرز العَلاقات الصِّينيَّة –الإيرانيَّة فِي العَلاقات الدّولية كواحدة من أبرز القَضَايَا المستجدة فِي أواخر القَرن المَاضِي وبدايات القَرن الحَالي، وتبرز هَذِهِ الأَهَمِيَّة من خِلَال فهم النَّسق الدّولي القَائِم وتحدياته والعمل عَلَى تغييره، خاصة مع التَّقَدُّم الصِّيني نَحْوَ مبارزة الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة عَلَى السَّاحة الدّولية، والتَّأثير بِالتَّالِي عَلَى سيطرتها الأُحَادِيَّة عَلَى العَالم. كما أن إيران بدورها تُعتبر الدَّولة الأبرز فِي معاداة النَّظَام الدّولي القَائِم عَلَى الهَيْمَنَة الأَمرِيكيَّة وقد عانت من العُقُوبَات المفروضة عليها من الوِلاَيَات المُتَّحِدَة والغرب. ومن هنا تبرز أهمية البحث كونه يسلّط الضوء على تعاون البلدين فِي البرنامج النَّوَوي الإيراني كآلية لِمُوَاجَهَةِ الهَيْمَنَة الأَمرِيكيَّة.

إشكاليَّة الدِّراسة:

انطلاقاً من رغبة الصين في التقدم الاقتصادي والسعي نحو بروزها كقوة كبرى، وحيث أن ايران تسعى إلى بناء اقتصاد قوي ومستقل، فقد شكل برنامجها النووي آلية لمواجهة العقوبات الأمريكية وكان التعاون الصيني معها أحد آليات مواجهة الهيمنة الأمريكية وعليه تنطلق الإشكالية من التساؤل التالي:

كيف تشكَّل التعاون الصيني الإيراني في البرنامج النووي الإيراني وبرز كأحد آليات مواجهة

الهيمنة الأمريكية.

الفَرَضِيَّة:

تعمل الصين على بناء استراتيجية عالمية من خلال الاقتصاد القوي ليمكنها من السعي نحو الريادة العالمية وحيث أن لموقع ايران وقدراتها الاستراتيجية أهمية بارزة على الساحة الإقليمية والدولية فقد شكل التعاون الصيني والإيراني في البرنامج النووي أحد آليات مواجهة الهيمنة الأحادية الأمريكية.

منهجية الدراسة:

المنهج المتبع فِي الدِّراسة هو المنهج التحليلي، بالإضافة إِلَى المنهج التَّارِيخي والمنهج الوصفي كمناهج مساعدة.

خطة البحث:

قسم البحث إِلَى مبحثين التَّالِيين:

المبحث الأوَّل: التَّعَاون الصِّيني فِي البرنامج النَّوَوي الإيراني.

المبحث الثَّانِي: الدَّعم الصِّيني لإيران فِي البرنامج النَّوَوي عَلَى السَّاحة الدّولية.

المبحث الأوَّل

التَّعَاون الصِّيني فِي البرنامج النَّوَوي الإيراني

سَعَت الصِّين وَإِيران إِلَى العَمَل لِمُوَاجَهَةِ الهَيْمَنَة الأَمرِيكيَّة بالسّير نَحْوَ تَعَدُّدِيَّة دوليَّة وفق مبادئ الأُمَم المُتَّحِدَة، والعمل عَلَى تَفْعِيل دورها، وهو ما يسمح للدّول بتحقيق التَّنْمِيَة والاستقلال والسّيادة بعيدًا من التَّوترات الدّولية، ولتحقيق ذَلِك كان البرنامج النَّوَوي الإيراني قضية مركزيَّة بالنِّسبَةِ إِلَى إيران لتحقيق سيادتها واستقلالها وتنميتها، إذ شكل لها محوريَّة إقليميَّة تكاملت فيه مع الصِّين وروسيا، وفي سبيل ذلك قُسِّمَ المبحث للمطلبين التاليين:

المطلب الأول: التَّعَاون النَّوَوي ومعاهدة الحد من الانتشار

المطلب الثاني: السياسات الصِّينيَّة وتطورات الملف النَّوَوي الإيراني.

المطلب الأول

التَّعَاون النَّوَوي ومعاهدة الحد من الانتشار

أولاً: الصناعات الصِّينيَّة النَّوويَّة ومعاهدة الحد من الانتشار:

بَدَأَت الصِّين بالصناعة النَّوويَّة بمساعدة من الاتحاد السَّوفياتي فِي العام 1955، وتجسدت هَذِهِ المساعدة فِي إتفاقية للتَّعاوُن النَّوَوي الشامل فِي العام 1952، وصولًا إِلَى تصنيع الصِّين للقنبلة الذَّريّة، وفي العام 1963 أثناء حقبة التعايش السلمي بَيْنَ الولاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة والاتحاد السُّوفيَاتي، وبعد زيارَة الرَّئيس السُّوفيَاتي «خروتشوف» فِي العام 1959 إِلَى واشنطن بَرَزَت أولى ثمار هَذِهِ الزيارَة من خِلَال معاهدة عدم الإنتشار العالمي، أي معاهدة خطر التجارب النَّوويَّة فِي العام 1963، وقد رأت الصِّين أنّ هَذِهِ المعاهدة وجهود الدّولَتَين السوفياتية والأمريكية موجهة ضدّ الصِّين[2].

2- جون جارفر، الصِّين وَإِيران: شريكان قديمان فِي عام ما بَعد الإمبريالية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيَّة، الطبعة الأُولَى العَرَبيَّة، أبو ظبي، 2009، ص 206.

بَعد معاهدة حظر التجارب النَّوويَّة أي معاهدة عدم الإنتشار فِي العام 1963، عملت الدُّول الكُبْرَى الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة وبريطانيا وروسيا، عَلَى صياغة معاهدة عدم إنتشار الأَسْلِحَة النَّوويَّة الَّتِي وقعت فِي العام 1968، وأصبحت سارية المفعول عام 1970، بموجب هَذِهِ المعاهدة فإنَّ الدُّول النَّوويَّة أي الدُّول الَّتِي تمكنت من تصنيع السِّلَاح النَّوَوي وفجرته عبر التجارب النَّوويَّة قَبل 1 كانون الثَّانِي من العام 1967، ملزمة بعدم نقل الأَسْلِحَة النَّوويَّة أو الأجهزة النَّوويَّة المتفجرة إِلَى أي بلد مغلق أو منحه السَّيطَرة عَلَى هَذِهِ الأجهزة، وهي ملزمة بعدم مساعدة أي دَوْلَة غير نووية، أو تشجيعها أو حثها عَلَى صنع مثل هَذِهِ الأَسْلِحَة أو حيازتها وحظرت المعاهدة الدُّول غير النَّوويَّة تلقي الأَسْلِحَة النَّوويَّة أو أجهزة نووية متفجرة أُخْرَى من أي ناقل وكذلك صناعتها أو حيازتها[3].

قامت الصِّين يتجربة قنبلة ذرية فِي العام 1964، وقنبلة هيدروجينية فِي العام 1967، وكانت الدعوة الدائِمَة للصِّين من الدُّول الكُبْرَى كي تصبح دَوْلَة أسلحة نووية قانونية بموجب معاهدة منع الإنتشار النَّوَوي وكان «ماوتسي يونغ» «الذي لم يكن راغبًا فِي أنّ يكون جزءًا من هذا الترتيب الَّذِي عملت عليه الوِلاَيَات المُتَّحِدَة والاتحاد السُّوفيَاتي» معتبرًا أنّ الدّولَتَين تمارسان الابتزاز النَّوَوي ضدّ دول العَالم الثَّالِث الَّذِي يجب أنّ تقتني أسلحة نووية وهذا أفضل لها.

بَعد حكم «ماو» وفي العام 1978 بَدَأَت الصِّين بالانفتاح عَلَى العَالم الخارجي وتحت حكم «دينغ شياو بنغ» كَانَت الصِّين قد بَدَأَت بالانفتاح الإِقْتِصَادي وسوقنته إي إدخال الاقتصاد الصِّيني فِي نظام السوق الحرة، وفي حينها كان للصِّين صناعة نووية كبَيِرَة جدًا وعسكريّة بالكامل، وهو ما دفعها إِلَى صادرات الأَسْلِحَة النَّوويَّة من أجل كسب العملة الأجنبية عبر الصادرات ووجدت هَذِهِ السلعة النَّوويَّة سوقًا كبيرًا فِي دول عِدَّة مثل باكستان وَالعِرَاق والجزائر ودول أُخْرَى من بينها إيران، وبرزت الصِّين كمزود نووي رئيسي للدول النامية خِلَال ثمانينيات وتسعينات القَرن العشرين، ومع كشف هَذِهِ العملية ركزت الوِلاَيَات المُتَّحِدَة جهودها لإدخال

3- طارق الكركيت، البرنامج النَّوَوي الإيراني وَأَثَرُهُ عَلَى مِنْطَقَةِ الشَّرق الأَوْسَط، طبعة أولى، الأوائل للنشر والتوزيع – دمشق، 2006، ص 216.

الصِّين فِي معاهدة منع الإنتشار النَّوَوي العالمي.

وقد أدت عوامل عديدة فِي دخول الصِّين إِلَى معاهدة منع الإنتشار ومنها: [4]

1- رغبة الصِّين فِي التقنية النَّوويَّة المدنية الأَمرِيكيَّة فضلًا عن تطوير الأخصائيين النوويين الصينين.

2- الضَّغط الأمريكي المستمر مقرونًا برغبة فِي إخفاء الاستقرار عَلَى العَلاقات مع واشنطن.

3- الرَّغبَة الصِّينيَّة فِي أنّ تتحول الصِّين إِلَى دَوْلَة معتدلة ومسؤولة وقائدة فِي العَالم ودولة عظمى.

4- الاعتراف بها كدولة نووية موقعه عَلَى معاهدة منع الإنتشار النَّوَوي، وذلك أن الحد من عدد الدُّول الَّتِي تملك أسلحة نووية يخدم مصلحة بِكِّين بَعد التَّحوُّل الإِقْتِصَادي.

لّقَد عملت الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة عَلَى الضَّغط عَلَى بِكِّين لتوقيع معاهدة منع الإنتشار مشروطة بمساعدة الصِّين فِي المجال النَّوَوي المدني، إذ أنّ الصِّين سَعَت لامتلاك التقنية النَّوويَّة اللازمة للأمور المدنية، وكانت تريد الحفاظ عَلَى مقُدراتها الإقتصاديَّة ولا سيّما عَلَى العملات الأجنبية، فهي لا تريد أنّ تستخدمها فِي استيراد مُعِدَّات وتقنيات غربية عالية التكلفة، وبذلك تستنزف العملة الأجنبية ويجعلها فِي موضع الضعف فِي حال نشوب أي نزاع مع الوِلاَيَات المُتَّحِدَة بخصوص تايوان، وهو ما دفع الصِّين إِلَى التوقيع عَلَى معاهدة منع الإنتشار مترافقًا مع الأسباب الَّتِي ذكرت سابقًا.

فِي العام 1984 إنضمت الصِّين إِلَى الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة، ووقّعت عَلَى المعاهدة لمنع الإنتشار النَّوَوي فِي العام 1992.

ثانياً: المُساعَدَات الصِّينيَّة للبرامج النَّوويَّة الإيرانيَّة.

4- وسام محمد فؤاد، الإشكاليات الإجتماعية – السياسية فِي الصِّين، قراءة فِي مَرْحَلَة إنتقالية، مجلة السِّيَاسة الدّولية العدد 132، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 1998، ص 151.

كان لإيران تحت حكم الشاه طموحات نووية، ومع إنْتِصَار الثَّورة الإسلاميَّة أمر الإمام «الخميني» بتوقيفها مع تقدم مجريات الحَرب مع العِرَاق. أدركت إيران حاجتها من الطَّاقَة النَّوويَّة السلمية، وهو ما دفعها إِلَى إعادة إحياء برنامجها النَّوَوي.

فِي العام 1984 افتتحت إيران فِي أصفهانّ مركز البحوث النَّوويَّة لإجراء البحوث فِي المفاعل النَّوَوي، ودورة الوقود النَّوَوي بما فِي ذَلِك تخصيب اليورانّيوم المستنفذ لإستخراج البلوتونيوم.[5]

بَدَأَت العَلاقات التَّعَاونية الصِّينيَّة –الإيرانيَّة فِي العام 1985 خِلَال زيارَة «رفسنجاني» إِلَى بِكِّين، ووقعت الصِّين وَإيران سرًا بروتوكولًا للتَّعاوُن مع إيران فِي الاستخدامات السلمية لِلطَّاقَةِ النَّوويَّة، وبموجب هَذِهِ الإتفاقية ساعدت الصِّين إيران فِي تطوير مركز البحوث النَّوويَّة فِي أصفهانّ، ولم يتم اعلان مركز أصفهانّ للبحوث النَّوويَّة للوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة كمنشأة نووية حتى العام 1992، إذ عد تفتيشه حميدًا لكن التفتيش الأكثر إحكامًا كان فِي العام 2003، حين أعلنت الوكالة أنّه يحتوي عَلَى غرف سرية ضخمة تستخدم للأنّشطة النَّوويَّة لم يعلن عَنْهَا سابقًا.

كَانَت إيران قد التزمت بنصوص معاهدة عدم إنتشار الأَسْلِحَة النَّوويَّة ووقعت عليها فِي 1 تموز من العام 1968، حيث جاء فِي البروتوكول المُوَقَّع بَيْنَ إيران ووكالة الطَّاقَة الذَّريّة فِي المادة الرابعة منه أنّ المعاهدة تَعْمَل عَلَى الحدّ من إنتاج الأَسْلِحَة النَّوويَّة وتجربتها تعترف بموجب البروتوكول المُوَقَّع، إنّ لإيران الحق باستيراد احتياجاتها الفردية لتشييد المفاعل النَّوَوي وفق الأهداف الَّتِي حدّدها البروتوكول[6].

ووفقًا لهذه المعاهدة الموقعة بَيْنَ إيران والوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة، فإنّ إيران رأت أنّ لها الحق فِي العَمَل لتأمين طاقة نووية سلمية. بموجب إتفاقية إيران مع الصِّين فِي العام 1985 زودت الصِّين إيران بأربعة مفاعلات صغيرة للتدريس والبحوث لمركز أصفهانّ، وهي مجمع

5– البلوتونيوم: هو مادة إنشطارية تستخدم مثل اليورانيوم فِي صنع القنابل الذَّريّة.
6– عدنان مهنا، مجابهة الهَيْمَنَة – إيران وأمريكا فِي الشَّرق الأَوْسَط، الطبعة الأُولَى، مركز الحضارة للتنمية والفكر الإسلامي، بيروت 2014، ص 29.

شبه حساس يَستخدِم وقود اليورانّيوم الطَّبيعي المخفف بالجرافيت، ومفاعل صفري يستخدم وقود اليورانّيوم الطَّبيعي المخفف بالجرافيت، ومفاعل صفري يستخدم وقود اليورانّيوم الطَّبيعي المخفف بالماء الثقيل، وبدأ تشييد المفاعل الأوَّل فِي العام 1988، وأصبح المفاعل حساسًا فِي كانون الثَّانِي من العام 1992، وأصبحت المفاعل الثلاثة الأخرى حساسة فِي الأعوام التَّالية 1992 و1994 و1995، إذ وفرت الصِّين المواد الإنشطارية للمفاعلات الأربعة.

هذا وقد قامت إيران بِنَاءً لإتفاقية العام 1985 بتدريب مهندسين فِي الصِّين لتصميم المفاعلات النَّوويَّة وكل ذَلِك كان يجري بتكتم تام بَيْنَ البَلدين.

وافقت الصِّين عَلَى تزويد إيران فِي العام 1987 بأداة الطرد الَّتِي تَعْمَل عَلَى فصل أعمدة الأيون فِي نظائر اليورانّيوم. وفي العام 1989 بدأ الجيولوجيون الصينيون بمساعدة منظمة الطَّاقَة الذَّريّة الإيرانيَّة فِي استكشاف اليورانّيوم، وثم تشكيل فرق صينية وإيرانية مشتركة للتنقيب. وفي العام 1990 وقع نائب مدير مفوضية الدفاع القومي الصِّيني للعلوم والتقنية والمناعة الجنرال «هيانّغ هوا» مع وزير الدفاع الإيراني «علي أَكْبَر توركان» إتفاقية لمدة عشر سنوات تشمل المزيد من التَّعَاون النَّوَوي، وقد تم إعلانّ ذَلِك عبر وكالة أنّباء «شينخوا» فِي ك$_2$ من العام 1990، وهذا الإعلانّ كان عَلَى عكس الاتفاقيات السابقة الَّتِي كَانَت سرية.

لّقَد قدمت الصِّين إِلَى إيران من العام 1990 إِلَى العام 1996 الكثير من الدَّعم فِي تطوير البرنامج النَّوَوي الإيراني، إلا أنّ الحقبة الممتدة من العام 1990 وحتى العام 1996 شهدت تعاونًا مُهمًّا بَيْنَ البَلدين، فقد زودت الصِّين إيران بأنّواع مُخْتَلِفَة من التّكنولوجيا والآَلات النَّوويَّة الدقيقة، وساعدتها فِي الحُصُول عَلَى غيرها، وعاونتها فِي البَحث والتَّنقِيب عن اليورانّيوم، وعاونت إيران فِي إتقان استخدام الليزر لإخصاب اليورانّيوم، وأدى الفنيون والمهندسون الصينيون خصوصًا دورًا مهمًا فِي تدريب المهندسين النوويين الإيرانيين[7].

7- سكوت هارولد علي رظا نادر، الصِّين وَإيران العَلاقات الإقتصاديَّة والسياسيّة والعَسكريَّة، مؤسسة راند Rand، كاليفورنيا، 2012، ص 8.

إنّ المُساعَدَات الصّينيَّة لإيران فِي مَجَالِ التَّعَاون النَّوَوي وإنّ وصل إِلَى تطوير تصنيع الأَسْلِحَة النَّوويَّة، الّا ان حرصت الصّين عبر شركاتها لتحقيق الأرباح من إيران، فكان دافع الصّين فِي توريد التقنية النَّوويَّة كصادرات تؤمن لها العملة الأجنبية، وهذا الهَدَف الصّيني لم يكن خفيًا إلا أنّ التَّعَاون مع إيران كان له أسباب أُخْرَى سياسيّة، وهو تقَوِيَّة إيران وتحسين العَلَاقة معها لتأمين مصادر الطَّاقَة، وكذلك من أجل الضَّغط عَلَى الوِلاَيَات المُتَّحِدَة فِي ملفات متعددة سواءًا فِي الشَّرق الأَوْسَط أم فِي مسألة تايوان أم فِي مسألة مكانة الصّين عَلَى السَّاحة الدّولية.

خِلَال هَذِهِ السَّنوات الست من تسعينات القَرن العشرين أي قَبل الإِنْفِكَاك الصّيني عن إيران فِي العام 1997، قام رئيس الوُزَرَاء الصّيني «لي ينج» قد بدأ بزيارَة إِلَى طَهْرَان، والتقى الرَّئيس «رفسنجاني»، وكان الاتفاق عَلَى بِنَاء محطة كبَيرَة فِي بو شهر عَلَى ساحل إيران فِي الخَلِيج .

وفي العام 1992 زار الرَّئيس «رفسنجاني» الصّين، ووقّع عَلَى إتفاقية معها للتَّعاوُن فِي بِنَاء وتصميم وتشغيل محطات الطَّاقَة النَّوويَّة وأبحاث مفاعلات، والإستكشاف والتعدين بَحْثَاً عن خام اليورانّيوم وضمانات الإشعاع والحماية الإيكولوجية[8].

وفي العام 1993 فِي شهر شباط وقعت الصّين وَإيران إتفاقية عرفت بإسم «سونج وأمرالله» إذ وافقت الصّين عَلَى تزويد إيران بجهاز بحوث نووية يعمل بالليزر من نوع تكومال –HT 6B، وتستخدم لتوليد الحرارة وتركيز بلازما نظائر الهيدروجين فِي محاولة لتحقيق الإنصهار النَّوَوي المسيطر عليه، وكان جهاز تكوماك الَّذِي زودت به الصّين إيران فِي العام 1994 أول عمليَّة نقل دوليَّة صينية لتقنية بحوث الإنصهار النَّوَوي وذلك شهادة عَلَى تقدم الصّين فِي المجال النَّوَوي[9].

وأمام الضَّغط الأمريكي عَلَى الصّين أنّهت بِكّين عرضها لبناء مفاعل بالماء الثقيل، إذ واصلت إيران بمفردها تصميم وتشييد وتشغيل محطة للوقود الثقيل، وبدأ التشييد فِي العام 1996 فِي

8– محسن رضائي، إيران الإسلاميَّة فِي أفق الرُّؤية المُسْتَقْبَلِيَّة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيَرْوُت، 2013، ص٤٥.
9– جون جارفر، مرجع سابق، ص 220

اراك عَلَى بَعد 230كلم جنوب غرب طَهْرَان.

عملت إيران أيضًا عبر الصّين عَلَى إنشاء محطة لتحويل مركز خام اليورانّيوم إِلَى ثاني أكسيد اليورانّيوم الطَّبيعي إِلَى مكسا فلوريدا اليورانّيوم ومنشأة ثانية لإنتاج معدن اليورانّيوم وذلك فِي العام 1994، إذ بَدَأَت المفاوضات مع بِكّين. وفي العام 1996 ذهب فريق من الأخصائيين النوويين الإيرانيين إِلَى الصّين لدراسة الوثائق، ومع تقدم المفاوضات إطلعت الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة عَلَى الصفقة، حيث وافقت بِكّين عَلَى تجميدها من خِلَال الاتفاق الصّيني الأمريكي الَّذِي وقع فِي العام 1997 وَعَلى أثره ابتعدت الصّين عن إيران فِي الملف النَّوَوي حتى وصلت إِلَى الإنْفِكَاك الجُزئِي عن إيران[10].

المطلب الثاني

السياسات الصّينيَّة وتطورات الملف النَّوَوي الإيراني

إنّ من أهم أشكال التَّعَاون عَلَى المُسْتَوَى الدّولي بَيْنَ الصّين وَإيران هي سياسات الجَمْهُورِيَّة الصّينيَّة تجاه ملف إيران النَّوَوي، إذ بَدَأَت فِي تطوير برنامجها النَّوَوي بالتَّعَاون مع الصّين فضلا عن التَّعَاون فِي المجال العَسْكَرِي والتجاري. لِذَا، ونظرًا لأهمية ملف إيران النَّوَوي ولا سيّما فِي ظلّ الصّراع بَيْنَ إيران والولايات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة سواء فِي الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّرِيّة أم فِي سعي الوِلاَيَات المُتَّحِدَة لنقل ملف إيران النَّوَوي إِلَى مَجْلِس الأَمن، وهو ما يعطي الصّين فرصة فِي أنّ تكون شريكًا فاعلًا فِي السّيَاسة الدّولية، وهذا ما تبحث عنه فِي سِياسَتِهَا الخَارِجيَّة. أضف إِلَى ذَلِك سعي الصّين إِلَى شَرَاكَة نفطية مع إيران، وهو ما يجعل الصّين جادة فِي مساعدة إيران فِي ملفها النَّوَوي. فمن الطَّبيعي أنّ تبدي الصّين إهتمامًا متزايدًا بالملف النَّوَوي الإيراني مقابل أَهَمِيَّة إيران النَّفطيَّة. لذلك تؤيد الصّين الحق القانوني لإيران بالبحث، والتطوير والصناعة النَّوويَّة لأغراض سلمية، وهذا يتطابق مع روح أنّظمة الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّرِيّة. ومع إتفاقية عدم الإنتشار النَّوَوي. تسعى الصّين إِلَى حلّ النِّزَاع النَّوَوي

10- شاهرام تشوبين – طموحات إيران النَّوويَّة، الطبعة الأُولَى، الدار العَرَبيَّة للعلوم ناشرون ، 2007، ص 13.

الإيراني عن طريق الحوار والتشاور فِي إِطَار الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة، وتعارض أي تهديد عسكري أو توجيه أي ضربة فجائية ضدّ إِيران من دول الغرب وَعَلى رأسهم الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة[11].

بَدَأَت إِيران بمفاوضة الدُّول 1+5 أي الدُّول الدائِمَة العضوية فِي مَجْلِس الأَمن، وهي الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا والصِّين إضافة إِلَى ألمانيا، وقد برز المَوْقِف الصِّيني المؤيد بحق إِيران بإمتلاك الطَّاقَة النَّوويَّة السلمية، إذ تعرضت الصِّين إِلَى كثير من الضغوط من أجل إقناعها فِي تغيير موقفها وإحالة ملف إِيران النَّوَوي إِلَى مَجْلِس الأَمن، فالصِّين ترفض مبدأ العُقُوبَات وتشدد عَلَى الحلّ السلمي والدبلوماسي عبر تسوية وكذلك تعتبر أنّ العُقُوبَات بعيدة عن المبادئ الأخلاقية، إذ كَانَت ضحية لعقوبات دوليَّة ولا تزال تعاني مِنْهَا كحظر السِّلَاح المفروض عليها مُنْذُ أَكْثَر من عقدين[12]، وإنّ العُقُوبَات تؤدي إِلَى عواقب إنّسانّية، وهي ليست الوسيلة الناجحة لحل المشاكل الدّولية. وترى الصِّين أنّ العُقُوبَات تؤدي إِلَى ردود فعل غاضبة تقطع الإتصالات، وتؤدي إِلَى فقدان الثِّقَة فِي مَجْلِس الأَمن الدّولي والمُنَظَّمَات الدّولية ووصفها أدوات تنفيذ سياسات للقوى الكُبْرَى[13].

لقَد أبدت إِيران فِي سِيَاق حركتها العملانية والدُّبلومَاسِيَّة مرونة كبَيِرَة فِي إدارة ملفها النَّوَوي مع التشدد فِي حقها فِي إمتلاك الطَّاقَة النَّوويَّة السليمة. إذ عملت فِي موازاة علاقتها مع الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة عَلَى الإستمرار فِي برنامجها النَّوَوي السلمي، وأعلن الرَّئيِس خاتمي فِي شباط من العام 2003 عن عزم إِيران إستثمار مناجم اليورانّيوم فِي سبيل إنجاز المشروع النَّوَوي بشكل كامل. وكانت رُوسيا قد وافقت عَلَى إمداد مفاعل بوشهر بكل ما يلزمه من وقود

11- فهد مزبان خزار، الأبعاد الإستراتيجيَّة للعَلَاقَاتِ الإيرانيَّة – الصِّينيَّة، العدد15، مجلة دراسات إيرانية، 2012، ص8.

12- خضر عباس عطوان، مستقبل العَلَاقة الأَمريكيَّة- الصِّينيَّة، الطبعة الُأولَى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 2004، ص 123.

13- عمران شحرور، الصِّين والملف النَّوَوي الإيراني، سلسلة التقارير المعمقة، العدد 2، مركز الجزيرة، الدوحة، قطر، 2010، ص٥.

اليورانّيوم طوال مدة عمله، وقد أبلغت إيران أيضًا عن نيتها فِي بِنَاء مصنعين لإنتاج الوقود النَّوَوي فِي أصفهان وكاشان[14]. وأمام هذا الإصرار الإيراني مع حلفائها بالإستمرار قدمًا فِي تكملة البرنامج النَّوَوي السلمي والتَّعَاون مع الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّرِيّة، عملت واشنطن عَلَى تهديد إيران ومنعها من تطوير أسلحتها النَّوويَّة، وكان وزير الخَارِجيَّة الأَمرِيكيَّة «كولن باول» قد صرح أمام الكونغرس فِي 13 شباط من العام 2003 عن إستعداد الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة البقاء فِي العِرَاق لمدة طويلة بهدف حماية التوازن فِي الخَلِيج ومنع إيران من تطوير برنامجها النَّوَوي والتسليحي[15].

لم توقّع إيران حتى العام 2003 عَلَى البروتوكول الإضافي التابع للوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّرِيّة، وقد نصح أمين عام الوكالة محمد البرادعي إيران بالتوقيع عَلَى البروتوكول الَّذِي يمكّن الهيئة من تفتيش مواقع نووية غير معلنة ويشتبه بوجودها، وهو ما دفع الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة بالإعلانّ عن أنّ أمام إيران فرصة أخيرة قَبل إحالة ملفها إِلَى مَجْلِس الأَمن والإمتثال لقرار الوكالة الدّولية والتَّعَاون مع مفتشيها والتوقيع عَلَى البروتوكول الإضافي. وأمام هذا التهديد توصلت إيران مع الترويكا الأوروبيَّة فرنسا والمانيا وبريطانيا الَّتِي كَانَت تمثل الإتحاد الأوروبي إِلَى إتفاقية تتمثل فِي تعليق تخصيب اليورانيوم بشكل مؤقت، وحلّ جميع المتطلبات والقَضَايَا العالقة مع الوكالة وتوقيع البروتوكول وكان ذَلِك فِي بيان مشترك فرنسي، وبريطانيّ، وألمانيّ مع إيراني فِي 22/10/2003[16].

وَعَلى الرَّغم من التوقف عن التخصيب والتوقيع عَلَى البروتوكول الإضافي من جانب إيران، لم تصل المفاوضات إِلَى نهايتها السعيدة مع الطرف الأوروبي الَّذِي كان يمثل أورُوبَا والولايات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة أي المجتمع الدّولي الَّتِي لم تفلح التأكيدات الإيرانيَّة سواءً عَلَى المُسْتَوَى الشرعي الَّذِي يحرّم إستخدام القنبلة النَّوويَّة أو عَلَى مستوى المرونة التفاوضية فِي إزالة

14- عدنان مهنا، مرجع سابق، ص45.
15- شاهرام توشين، مرجع سابق، ص 13.
16- طلال عتريسي، جيوستراجيا الهضبة الإيرانيَّة، اشكاليات وبدائل، الطبعة الأُولَى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2009، ص85.

التشكيك الغربي. واستمرت أزمة الثِّقَة وعاد الملف النَّوَوي الإيراني إِلَى مَجْلِس الأَمن، كما رغبت الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة وصدر القَرَار التحذيري 1696 فِي 31 تموز / يوليو من العام 2006[17]. وقد نص «القَرَار 1969» عَلَى إعطاء إِيران مهلة شهر لوقف التخصيب وفي حال عدم إمتثالها سيتخذ مَجْلِس الأَمن التدابير الملائمة بموجب المادة 41 من الفَصل السابع من ميثاق الأُمَم المُتَّحِدَة لإقناع إِيران الإمتثال وقد أتى الرفض الإيراني لهذا القَرَار عَلَى لسان رئيسها «أحمدي نجاد» لكون هذا القَرَار لا قيمة له، وأنّ إِيران لن تتخلى عن التّكنولوجيا النَّوويَّة تحت التهديد والقوة. وتماشت الصِّين مع الرفض الإيراني وأعلنت رفضها للقرار، وبعد مرور أربعة أشهر عَلَى صدور القَرَار الأَوَّل صدر القَرَار «رقم 1737» من العام نفسه فِي 23 كانون الأَوَّل من العام 2006 الَّذِي حمل نقاشًا واسعًا حول طَبِيعَة العُقُوبَات الَّتِي أرادت الوِلاَيَات المُتَّحِدَة تضمينها للقرار وبعد التفاهم مع رُوسيا والصِّين تم شطب البنود القاسية فيه والعودة إِلَى إعادة التأكيد عَلَى ضرورة تعليق إِيران جميع أنّشطتها النَّوويَّة بما فِي ذَلِك البَحث والتطوير، وفي العام التَّالي فِي شباط من العام 2007 صدر القَرَار «رقم 1747» وبعد سنة صدر القَرَار 1803 فِي إِذَار من العام 2008[18].

قدّرت إِيران هذا النوع من الدَّعم الصِّيني تحديدًا فِي خضم عزلتها الدّولية المتزايدة، وخضع لأربع جولات من العُقُوبَات الَّتِي فرضها مَجْلِس الأَمن، فضلًا عن العُقُوبَات الأُحَادِيَّة الجانب الَّتِي فرضتها الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة، وكان لها تأثيراً شديداً عَلَى صناعة الأبخار والطَّاقَة الإيرانيَّة وَعَلى نظامها المالي.

وَعَلى الرَّغم من المعارضة الصِّينيَّة للقرارات الأربعة السابقة، رضخت الصِّين للضغوطات الأَمرِيكيَّة، ووافقت أخيرًا عَلَى القَرَار 1929 الَّذِي يهدف إِلَى توسيع دائرة العُقُوبَات المفروضة عليها وذلك فِي حزيران يونيو من العام 2010، الَّذِي صدر بإجتماع الخمس دول دائِمَة العضوية فِي مَجْلِس الأَمن، وهو ما أثار دهشة إِيران الَّتِي ترتبط مع الصِّين بمصالح اقتصاديَّة

17- طلال عتريسي، مرجع سابق، ص 87.
18- المرجع نفسه، ص 89-88.

مُهِمَّة، بيد أنّ مصالح الصّين مع الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة كَانَت أَكْبَر مقارنة مع مصالحها مع إيران وهي الَّتِي تسعى بالأساس إِلَى حماية مصالحها الاِقتصاديَّة مع واشنطن، خاصة أن حجم الاستثمارات الأَمرِيكيَّة فِي الصّين يبلغ حوالي 48 بليون دولار فِي حينها فضلًا من أن الفائض فِي الميزان التجاري الصّيني الامريكي لصالح الصّين يبلغ 350 بليون دولار[19].

وقد جاءت تصريحات «جيانّغ يوي» المتحدثة بإسم الخَارِجيَّة الصّينيَّة عقب الإجتماع الَّذِي جمع الرَّئِيس الصّيني «هو جين تاو» والرَّئِيس الامريكي «باراك أوباما» فِي نيسان من العام 2010 ليؤكد صحة هذا الطرح، إذ قالت أنّ الصّين تؤيد إِستراتيجِيَّة المسار المُزْدَوَج، وهي تؤمن دائمًا بأنّ الحوار والمفاوضات هما القناتان الأمثل لتسوية القضية النَّوويَّة الإيرانيَّة[20].

تلا «القَرَار 1929» عقوبات أمريكية إستهدفت البنك المركزي الإيراني حين مرر الكونغرس الأمريكي فِي العام 2011 هذا القَرَار، وتسبب فِي الأذى لِلنِظَام المالي الإيراني، وأدى إِلَى أضرار بالاقتصاد الإيراني، إذ منع أي شركة أو دَوْلَة أجنبية بأنّ تتعامل مع البنك المركزي الإيراني الَّذِي يؤدي دور مركز تبادل المعلومات لمبيعات النَّفط الإيرانيَّة، وهو ما ساهم فِي التَّأثير عَلَى مشتريات النَّفط الإيرانيَّة ولا سيّما من الدُّول الحليفة للولايات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة كاليابان، وكوريا الجنوبية والإتحاد الأوروبي، إذ إستفادت دول الخَلِيج العربي من هذا القَرَار حيث حل النَّفط الخَلِيجي كبديل لنفط إيران،[21]، إلا أنّ ذَلِك لم يمنع إيران من التَّعامل مع دول حليفة لها، وصديقة ومنها الصّين.

لّقَد أَثَر القَرَار الامريكي وقرارات مَجْلِس الأَمن فِي الاقتصاد الإيراني، وانخفضت العملة الإيرانيَّة، إلا أنّ ذَلِك لم يمنع الحكومة الإيرانيَّة من الإستمرار فِي برنامجها النَّوَوي، وقد زادت من إستئناف السَّعِي إِلَى إخصاب اليورانّيوم وهذا ما زاد التكلفة عَلَى الجَمْهُورِيَّة الإيرانيَّة. ولقد

19- براكريتي غوبتا، لعبة الصّين فِي إيران، صحيفة الشَّرق الأَوْسَط، العدد 11574، لندن فِي 16 آب 2010 ص 2 عَلَى الرابط التَّالي: تاريخ الزيارَة ٧-٤-٢٠٢٤
11574=issues&581193=article&section45?.asp.details/com.aawsat.www

20- فهد مزبان خزار، مرجع سابق، ص 8.

21- سكوت هارولد وعلي رضا نادر ، مرجع سابق، ص 9.

استطاعت الصِّين التَّعَاون مع إيران والإستقرار فِي هذا التَّعَاون وهذا ما يؤكد رفضها للقرارات السابقة للقرار 1929 حيث تؤكد العَلَاقة التَّعَاونية الِاقتصاديَّة بَيْنَ البَلدين إِلَى توسع العَلَاقة الِاقتصاديَّة الصِّينيَّة –الإيرانيَّة. وَعَلى الرَّغم من القَرَار الَّذِي أيدته الصِّين إلا أنّ ذَلِك حسب دِراسة أجرتها مؤسسة راند فِي العام 2012، تؤكد أنّ الصِّين أنّتهجت سِيَاسة داعمة لإيران فِي تفادي العُقُوبَات لتوسيع دائرة نفوذها فِي إيران، إذ خفف التَّعَاون بَيْنَ البَلدين من نظام العُقُوبَات الدّولية عليها وإبرام إتفاقات جَدِيدَة بما فِي ذَلِك إتفاق مقايضة مخصص لتسهيل التِّجَارَة عَلَى الرَّغم من العُقُوبَات المفروضة عَلَى البنوك الَّتِي تتعامل مع إيران، وبذلك تكون إيران قد وقعت من خِلَال هَذِهِ العُقُوبَات وتأييد الصِّين «للقرار1929» تحت تأثير الاقتصاد الصِّيني وذلك حسب مؤسسة راند[22].

وهذا الإستنتاج يعاكس الواقع الإيراني وقدرة الاقتصاد الإيراني الَّذِي صمد حتى توقيع إتفاق الإطار وبعده الإتفاق النَّوَوي مع الدُّول الخمسة +1 وحتى بَعد إنسحاب الوِلاَيَات المُتَّحِدَة من الإتفاق فِي العام 2018. وخير دليل عَلَى ذَلِك قُدْرَة إيران عَلَى تأدية دور إقليمي كبير إنطلاقًا من سورية بالتَّعَاون مع رُوسيا والصِّين ومحور المقاومة وفصائله الَّذِي كان له تداعيات عَلَى مستوى الإقليم ككل. وأيضًا دورها الإقليمي فِي العِرَاق واليمن وفلسطين، وكذلك فِي التصدي للولايات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة، وما تلا إغتيال قائد قوَّة القدس «قاسم سليمانّي» وضرب قاعدة عين الأسد الأَمرِيكيَّة فِي العِرَاق.

22– عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة، العَلاقات الصِّينيَّة –الإيرانيَّة، آفاق الشَّراكة الإستراتيجيَّة فِي عالم متغير، المعهد الدّولي للدراسات الإيرانيَّة، طهران، 2020، ص 10.

المبحث الثَّانِي

الدَّعم الصِّيني لإيران فِي البرنامج النَّوَوي عَلَى السَّاحة الدّولية

إن العَلاقات الصِّينيَّة –الإيرانيَّة تتطور وفقاً للتَّأثيرات والتَّفاعلات المتأتية من طَبِيعَة النَّظَام الدّولي القَائِم، ووفقاً لآليات مواجهته، وكذلك عَلَى ضوء إستراتيجِيَّة كلا البَلدين فِي هَذِهِ المُواجَهة، ولّقَد عملت الصِّين وَإيران فِي ظلّ نسقٍ دوليّ قائمٍ عَلَى الهَيْمَنَة الأُحَادِيَّة، إذ عارض البلدان هذا النِّظَام، وذهبت إيران لمواجهته، فِي حين كَانَت الصِّين تدعو إِلَى رفض الأُحَادِيَّة، ولم تَعْمَل لمجابهتها، وأخذت بَاتِجَاهِ الانفتاح الاِقْتِصَادي إذ كَانَت خِلَال هَذِهِ الحقبة تتمتع بحرية ومرونة نظرًا لمقدرتها الاِقتصاديَّة الَّتِي تحتاجها الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة.

عليه تم تقسيم المبحث للمطلبين التاليين:

المطلب الأول: البرنامج النَّوَوي الإيراني والوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّرِيّة.

المطلب الثاني: الدَّعم الصِّيني لإيران اثناء مناقشات الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّرِيّة.

المطلب الأول

البرنامج النَّوَوي الإيراني والوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّرِيّة

إنّ إلتزام إيران بنصوص معاهدة عدم الإنتشار الَّتِي وقعت عليه فِي 1 تموز من العام 1968 كان الأساس فِي الإنطلاق بالعَلَاقة مع المجتمع الدّولي والوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّرِيّة، إذ عملت إيران بحسب البروتوكول المُوَقّع مع الوكالة عَلَى إستخدام حقها فِي إنتاج الطَّاقَة النَّوويَّة وتطويرها، وإستخدامها للأغراض السلمية، وهو ما أكدته المادة الرابعة من البروتوكول المَوْقِع بَيْنَ إيران والوكالة الدّولية.

إنّ إتفاقية عدم إنتشار السِّلَاح النَّوَوي NPT الَّتِي وقعت عليها حتى الآن أَكْثَر من 188 دَوْلَة ما عدا الهند وباكستان والكيان الإِسْرَائِيلِي والَّذِي لم يوقع ولم يصرح من إمتلاكه السِّلَاح النَّوَوي

للوكالة الدّولية عَلَى الرَّغم من الحقائق والوقائع الَّتِي تدل عَلَى إمتلاكه للسلاح من دون أي مطالبة من الوكالة الدّولية أو المجتمع الدّولي بينما في القضية الإيرانيَّة تسعى الوكالة الدولية إلى البحث في مَدَى تَعَاوُن إيران مع المجتمع الدّولي ولا سيّما الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة ومن ورائها في البرنامج النووي الإيراني، قضية دولية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حلها.

لِذَا، ستكون المفاوضات بَيْنَ إيران والوكالة الدّولية والولايات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة قبلهما الملف الأبرز عَلَى السَّاحة الدّولية، نظرًا لإرتباطه بالإطار القانوني لبرنامج إيران مع القوانّين الدّولية ولا سيّما الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة، وكذلك الأَمر فِي مَجْلِس الأَمن وذلك لربطه من قبل الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة بالسلم والأمن الدّوليين ولا سيّما فِي اتمام إيران بالسعي إلى إمتلاك السِّلَاح النَّوَوي والقنبلة الذَّريّة.

وأمام هذين الأمرين تطرح الأسئلة الأتية: كيف كان موقف الصّين تجاه إيران؟ وكيف ساعدت الصّين إيران فِي الصمود فِي وجه محاولات الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة فِي إستخدام الوكالة الدّولية وكذلك مَجْلِس الأَمن فِي الضَّغط عَلَى الجَمْهُورِيَّة الإسلاميَّة وفرض العُقُوبَات عليها؟

لِذَا، سنستعرض دعم الصّين لإيران فِي المحافل الدّولية وآلية التَّعَاون بَيْنَ البَلدين خِلَال تسعينيات القَرن المَاضِي وصولًا إِلَى العام 2003، لتبدأ بعدها مَرْحَلَة أُخْرَى بَيْنَ البَلدين من التَّعَاون الثُّنَائِي القَائِم عَلَى المنفعة والمصلحة الربحية إِلَى مَرْحَلَة المُواجَهة لهيمنة الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة، إذ تصدر برنامج إيران السَّاحة الدّولية، وكان أهم ملفات الشَّرق الأَوْسَط لدى كل رؤوساء الوِلاَيَات المُتَّحِدَة سواءًا الديمقراطيين أم الجمهوريين وصولًا إِلَى إتفاقية الإطار بَيْنَ مَجْمُوعَة الدُّول 1+5 وبعدها خروج إدارة «ترامب» من الإتفاق النَّوَوي فِي العام 2018 وما بعدها فِي ظلّ خروج «ترامب» من السلطة ووصول إدارة الديمقراطيين برئاسة «جو بايدن» إِلَى الحكم.

لِذَا سيتم التطرق إِلَى التَّعَاون الإيراني الصِّيني فِي البرنامج النَّوَوي الإيراني عَلَى المُسْتَوَى السِّيَاسِي إِلَى مرحلتين: وسيتم معالجة المَرْحَلَة الأُولَى من التَّعَاون حتى العام 2004 كونها جزء من التَّعَاون الثُّنَائِي، وسيتم ايضًا معالجة مَرْحَلَة 2004 وحتى الآن حيث أصبح التعاون بين إيران والصِّين جزءًا من استراتيجية ومواجهة الهَيْمَنَة الأَمرِيكيَّة.

أكدت الصِّين أنّ مبيعات الصِّين من التّكنولوجيا النَّوويَّة جرت فِي إِطَار معاهدة الحد من إنتشار السِّلَاح النَّوَوي NPT، ولم تتعارض معها وجاءت متوافقة تمامًا مع أحكام النِّظَام الدّولي للحد من الإنتشار النَّوَوي، وذلك فِي الحقبة الممتدة من العام 1985 وحتى العام 2003، فالمساعدات الَّتِي قدمتها الصِّين لإقامة مركز الأبحاث النَّوويَّة فِي أصفهانّ إبتداءًا من العام 1985 وحتى العام 2003، وقد تم الإبلاغ عَنْهَا فِي العام 1992، وأنّ كل الأنّشطة الأخرى كَانَت تجري وفق الوكالة الدّولية وأنّظمتها، ويؤكد ذَلِك أنّ مراقبي الوكالة الدّولية كانوا قد فتشوا مفاعلات نووية إيرانية فِي شباط من العام 1992 وتشرين الثَّانِي من العام 1993 ونيسان من العام 1994 فلم يعثروا عَلَى أدلة تثبت انتهاك إيران لبنود معاهدة عدم إنتشار الأَسْلِحَة النَّوويَّة أو وجود محاولات لإنتاج أسلحة نووية[23].

إنّ الضَّغط الأمريكي عَلَى الصِّين فِي العام 1997 الَّذِي أفضى إِلَى إتفاقية أمريكية صينية قضت بموجبها إِلَى توقف الصِّين عن علاقتها التَّعَاونية مع إيران فِي برنامجها النَّوَوي وصولًا إِلَى الإِنْفِكَاك الجُزئِي عن إيران، كان أبرز المَوَاقِف فِي هَذِهِ المَرْحَلَة، إذ أكدت الصِّين للمجتمع الدّولي بأنّها عنصر فاعل فِي عدم الإنتشار النَّوَوي، وتعمل كمعاونة، وليست مخربا، وأنّ التَّعَاون مع إيران فِي البرنامج النَّوَوي كان سلميًا وفي إِطَار الوكالة الدّولية. وقد أرادت الصِّين من هَذِهِ الخطوة فِي التَّعَاون مع الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة فِي الإنتقال إِلَى مَرْحَلَة التَّعَاون معها لا مواجهتها، ولا سيّما أنّها كَانَت تخشى أنّ تتحول إيران إِلَى دَوْلَة نووية بشكل سريع، وهو ما يضع الصِّين أمام مُوَاجَهة المجتمع الدّولي ولا سيّما الوِلاَيَات المُتَّحِدَة، وهي تريد أنّ

23- جون جارفر، مرجع سابق، ص 235.

تؤدي دور المساعد مع الوِلاَيَات المُتَّحِدَة وليس التمرد من أجل شَرَاكَة إستراتيجِيَّة تخدم عمليَّة التَّنْمِيَة المستمرة فِي الصِّين، وهو ما يكسبها الإحترام دوليّا والإعتراف بها كقوة بارزة تتعاون مع الوِلاَيَات المُتَّحِدَة وليست مناهضة للغرب[24].

إنّ حقبة التسعينات وصولًا إِلَى أحداث 11 أيلول وما تلاه من إِحْتِلَال أفغانستان وَالعِرَاق كان الضَّغط عَلَى إيران من قَبل الوِلاَيَات المُتَّحِدَة فِي برنامج إيران هو إتهام الجَمْهُورِيَّة الإسلاميَّة فِي إمتلاك برنامج نووي سري، وقد كان الدفع الدّولي فِي تمكين الوكالة الدّولية من العَمَل عَلَى تفتيش إيران فِي منشآتها النَّوويَّة، ولا سيّما أنّ الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة قد بَدَأَت بسياسة الإِحْتِوَاء المُزْدَوَج ضدّ إيران وَالعِرَاق، وكذلك أصدر الرَّئِيس «كلينتون» قانون «Elsa» لمعاقبة إيران وَالعِرَاق وليبيا، فكان الضَّغط عَلَى إيران من خِلَال منعها من الحُصُول عَلَى التقنيات النَّوويَّة، وتمكين الوكالة الدّولية من تفتيش منشأت إيران النَّوويَّة. ومن هنا كان الضَّغط عَلَى الصِّين فِي وقف علاقاتها مع إيران فِي العام 1997.

إنَّ أبرز ملامح حقبة التسعينات بَيْنَ إيران والصِّين هو التَّعَاون حتى العام 1997 فِي مَجَالَات مُخْتَلِفَة وكان البرنامج النَّوَوي من أولويات الدّولَتَين لأهداف مُخْتَلِفَة لكليهما وصولًا إِلَى فك الإرتباط الصِّيني مع إيران فِي البرنامج النَّوَوي نَتِيجَة ضغوط الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة عَلَى الصِّين، ورغبة الصِّين فِي التَّعَاون مع الوِلاَيَات المُتَّحِدَة لِأَسْبَابٍ اقتصاديَّة وتنمويه وتجاريه.

ومع أَهَمِيَّة ما ارادته الصِّين فِي علاقاتها مع الوِلاَيَات المُتَّحِدَة إلا أنّها لم تتخل عن إيران فِي أثناء مناقشتها مع الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّرِيّة.

24- مهدي نور الدين، الحصار المُتَبَادَل، العَلاقات الإيرانيَّة الأَمرِيكيَّة بَعد إِحْتِلَال العِرَاق، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيَرْوُت، ٢٠١٢، ص 103.

المطلب الثاني

الدَّعم الصِّيني لإيران اثناء مناقشات الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة

عَلَى الرَّغم من أنّ الصِّين وبناءً عَلَى الإتفاقية مع الوِلاَيَات المُتَّحِدَة أعلنت فك الإرتباط مع إيران فِي برنامجها النَّوَوي، إلا أنّ بِكِّين لم تتوانَ فِي إظهار حسن نيتها لطهران وقد برز ذَلِك اثناء مناقشة الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة فِي العام 2004 حول برنامج إيران النَّوَوي، والصِّين الَّتِي كَانَت قد سانّدت إيران فِي برنامجها النَّوَوي والتي بَدَأَت العَلَاقة بتفاعلاتها القَوِيَّة فِي التَّعَاون ضمن البرنامج فِي العام 1992 فِي أثناء زيارَة الرَّئيس «رفسنجاني» إِلَى بِكِّين، وأفضى عن توقيع إتفاق يقضي بتزويد إيران بمفاعلين نوويين بطاقة تبلغ 300 ميغاوايت فِي مِنْطَقَةِ بو شهر، حيث خرجت هَذِهِ الصفقة إِلَى العلن[25]، وقد زادت العَلَاقة التَّعَاونية بَيْنَ البَلدين سواءً التَّسَلُّح أم التَّبادُل التجاري، وفي كل المجالات، فالدولتان تحتاجانّ إِلَى بعضهما البعض، والعَلَاقة توطدت فِي تسعينيات القَرن المَاضِي وكان البرنامج النَّوَوي والتَّعَاون النَّوَوي الملف الَّذِي أثار حفيظة الوِلاَيَات المُتَّحِدَة ومعها إسرائيل، وهو ما دفع الوِلاَيَات المُتَّحِدَة إِلَى ممارسة الضغوط عَلَى الصِّين لثنيها عن إستكمال التَّعَاون النَّوَوي مع إيران.

فِي العام2002 أي بَعد عام من أحداث 11 أيلول وإعلانّ الرَّئيس الأمريكي الجمهوري «جورج بوش» حربه عَلَى الارهاب ووصف إيران جزءًا من محور الشر المتمثل بالعراق وكوريا الشمالية وأفغانستان، وَإيران. قامت مَجْمُوعَة إيرانية معارضة فِي آب من العام 2002 بالكشف عن عمل إيران عَلَى بِنَاء منشأتين نوويتين سريتين: الأوَّل معمل تخصيب اليورانّيوم فِي نتانّز، والثَّانِي مفاعل لإنتاج البلوتونيوم فِي آراك يعمل بالماء الثقيل، وقد تولت الوكالة الدّولية التحقق من صحة هذة الادعاءات[26]، وبعد عام ادعت المعارضة الإيرانيَّة أيضًا أنّ إيران تنشأ فِي غرب طَهْرَان منشأة نووية، وهو ما دفع الاتحاد الاوروبي إِلَى دعوة إيران للسماح بالمفتشين بالتفتيش

25- عدنان مهنا، مرجع سابق، ص 160.
26- شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص13.

ساعة يشاؤون، وهو ما استدعى من الوِلاَيَات المُتَّحِدَة ممارسة ضغوطها من أجل إصدار الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة تنديدًا قويًا بإيران، بَعد ذَلِك إحالة المسألة النَّوويَّة الإيرانيَّة إِلَى مَجْلِس الأَمن للنظر فيه وإمكانية فرض عقوبات من المجتمع الدّولي[27].

فِي المَوْقِف الصِّيني من المسألة النَّوويَّة الإيرانيَّة، فقد تبنت الصِّين موقف إيران مُنْذُ البداية، إذ صرحت طَهْرَان أنّها لا تسعى إِلَى امتلاك أسلحة نووية أو قنبلة ذرية، وقد أكد ذَلِك السَّفير الصِّيني فِي إيران «هواه المنج فِي مقابلة صحفية فِي طَهْرَان من العام 1995، وبقيت الصِّين تتبنى وجهة نظر إيران.

وبعد العام 2002 ومع إثارة قضية إيران النَّوويَّة سُئل وزير خارجية الصِّين عن موقف بلاده من المسألة النَّوويَّة الإيرانيَّة وذلك خِلَال النقاشات الَّتِي أجرتها الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة فِي العام 2004، وردَّ الوزير قائلًا أنّ الصِّين موقنة بأنّ إيران إنّما تنفذ برنامجًا لِلطَّاقَةِ النَّوويَّة السلمية، وقد أكد السَّفير الصِّيني فِي طَهْرَان فِي منتصف 2004 أنّ لإيران حقًا مطلقًا فِي استخدام الطَّاقَة النَّوويَّة سلميًا، وأكد المندوب الصِّيني فِي مَجْلِس محافظي الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة أيضا عَلَى حق إيران فِي إستخدام الطَّاقَة السلمي، وكذلك عَلَى احترام قلق إيران مؤكدًا أنّ برنامج تخصيب اليورانّيوم لا يشكل فِي حد ذاته دليلًا عَلَى صنع أسلحة نووية لأنّ اليورانّيوم المخصب يستخدم لتوليد الكهرباء أو لصنع قنبلة نووية، مؤكدًا أنّ معاهدة عدم الإنتشار لم تفرض حظرًا عَلَى التخصيب فِي حد ذاته مع العلم أنّ إيران كَانَت قد وقعت عَلَى البرتوكول الاضافي (2+93) أو البروتوكول النموذجي فِي العام 2003 الَّذِي يقضي بإجراء عمليات تفتيش معززة للمنشآت النَّوويَّة الإيرانيَّة[28].

إنّ موقف الصِّين من إيران فِي برنامجها النَّوَوي، وإن كَانَت تدرك نَتِيجَة التَّعَاون فِي تسعينيات القَرن المَاضِي، إِلَى أي مَدَى يمكن أنّ يكون قد وصل برنامج إيران النَّوَوي ونواياها إلا أنّ

27- سكوت ريتر، مرجع سابق، ص96.
28- جون جارفر، مرجع سابق، ص96.

وقوف الصّين إِلَى جانب إيران هو أوَّلاً لإستعادة الثِّقَة الَّتِي اهتزت بَعد العام 1997 نَتِيجَة الإِنْفِكَاك عن إيران ولا سيّما فِي برنامجها النَّوَوي، وكذلك الأَمر لو تبين مَدَى تَطَوُّر برنامج إيران فستكون الصّين هي المتهمة، علماً أنّ الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة فِي هذة الحقبة كَانَت قد أعلنت حربها عَلَى الارهاب، وبحجة أسلحة الدمار الشامل قامت بغزو العِرَاق بَعد أنّ كَانَت قد احتلت أفغانستان، بِنَاء عَلَى ذَلِك أنّ التَّواجُد العَسْكَرِي الأمريكي فِي الشَّرق الأَوْسَط قد جعل الصّين تدرك أنّ عدم مساندة إيران فِي تثبيت برنامجها النَّوَوي السلمي سيوفر أرضية للولايات المُتَّحِدَة، وهي الَّتِي تسعى إِلَى أخذ برنامج إيران النَّوَوي إِلَى مَجْلِس الأَمن لإستصدار عقوبات وقرارت بوجه إيران لِذَا، عملت الصّين عَلَى مساندّة إيران وتأكيد موقفها عَلَى برنامج إيران النَّوَوي السلمي متبنية وجهة نظر إيران.

عارضت بِكّين محاولات واشنطن دفع الوكالة الدّولية إِلَى احالة القضية الإيرانيَّة إِلَى مَجْلِس الأَمن، إذ عَدَّ وزير خارجية الصّين «لي زهاوزنج» أن إحالة ملف إيران إِلَى مَجْلِس الأَمن سيؤدي إِلَى تعقيد الأُمُور، وكذلك عارضت بِكّين دعوات الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة إِلَى فرض عقوبات عَلَى إيران، وأصرت عَلَى أنّ المسألة يمكن حسمها بالمفاوضات السلمية.

إنّ إِحْتِلَال الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة للعراق وأفغانستان قد أعاد ترتيب العَلَاقة بَيْنَ إيران والصّين، فلا يمكن لأي دَوْلَة فِي العَالم مهما كبُر حجمها أنّ تتجاهل هذا الحدث الكَبِير فِي إِحْتِلَال العِرَاق وتأثيره فِي العَالم، لِذَا، فإنّ العَلَاقة بَيْنَ إيران والصّين ودولًا أُخْرَى بَعد إِحْتِلَال العِرَاق، لا بدَ فِي أنّ تتكامل وتتوسع أوَّلاً: لِمُوَاجَهَةِ الأُحَادِيَّة المهيمنة عَلَى العَالم، وثَانِيَاً: من أجل ايجاد مساحات للتَّعاوُن، فالدعم الصّيني لإيران فِي أثناء المباحثات مع الوكالة الدّولية يؤكد أنّ إيران والصّين أرادا من خِلَال التَّعَاون مع الوكالة قطع الطريق أوَّلاً عَلَى الوِلاَيَات المُتَّحِدَة الأَمرِيكيَّة من أجل أخذ المسألة إِلَى مَجْلِس الأَمن وثَانِيَاً حتى لا يقال أنّ إيران لا تتعاون مع الوكالة الدّولية، أما من ناحية الصّين فإن دعمها لإيران فِي الوكالة الدّولية سينطلق من أسس علمية وقانونية تعطيه الحصانة فِي الدفاع عن إيران أمام الرأي العام العالمي ولا سيّما أنّ

حركة إيران النَّوويَّة حسب ما يؤكده الخبراء الإيرانيون والمسؤولون الإيرانيون تبقى أطر الوكالة الدّولية وما أقرته القوانّين، وكذلك أنّ الصِّين تَعْتَبِرأنّ دعم إيران فِي الوكالة الدّولية يخفف من الضغوط عَلَى الصِّين فِي مَجْلِس الأَمن، وبِكِّين لا ترغب فِي استخدام حق النَّقض الفيتو فِي مَجْلِس الأَمن الا عِنْدَ الضرورة وفقًا لسياستها الخَارِجيَّة القائمة عَلَى المبادىء الخمسة الَّتِي تنادي بها.

الخاتمة:

لّقَد بينت العَلاقات التَّعَاونية بَيْنَ البَلدين فِي المجال النَّوَوي مَدَى توسع العَلَاقة، ولكن ما لم يكن قد ظهر إِلَى العلن هو مَدَى حجم هذا التَّوَسُّع، ومإذَا أرادت الصِّين من هذا التَّوَسُّع ولا سيّما فِي البرنامج النَّوَوي الإيراني الَّذِي أصبح بَعد العام 2003 مثار جدل واسع فِي الدوائر الدّولية وأروقة مَجْلِس الأَمن ولا سيّما من مَجْمُوعَة الدُّول الخمسة الأعضاء فضلا عن المانيا، وأنّ القَرَار الإيراني فِي المضي قدمًا فِي البرنامج النَّوَوي فرض عيها تحديات كُبرى فِي مُوَاجَهة الضغوط الأَمرِيكيَّة الَّتِي لم تثنيها عن التَّقدُّم فِي برنامجها الَّذِي شكل قضية مركزية بالنِّسبَةِ اليها أمام مسار الأَحْدَاث، وهو ما يبين عظيم ما قدمته الصِّين إِلَى إيران فِي المجال النَّوَوي، ولكن العَلَاقة كَانَت تشاركية تعاونية ولم تكن أحادية الجانب إذ أنّ إيران كَانَت تملك اللبنة الأساسية للبرنامج النَّوَوي مُنْذُ زمن الشاه وكذلك كَانَت دول أُخْرَى تتعاون مع إيران، ويبين قُدْرَة إيران وعلمائها فِي العام 1999 فِي مفاعل أراك حين وصلت الجَمْهُورِيَّة الإسلاميَّة إِلَى اتخاذ قرار التشغيل بذاتها ومن دون مساعدة من أي دَوْلَة.

كما وجدت الصِّين أنّ الصناعة النَّوويَّة مُهِمَّة جدًا فِي تأمين العملة الأجنبية وكذلك أرادت من خلالها أن تختبر مَدَى قدرتها عَلَى التَّأثير فِي دول العَالم النامي والتي تحتاج إِلَى الطَّاقَة النَّوويَّة ولا سيّما الجانب السلمي، الذي يحقق لها مكاسب مادية ويمكنها من التَّقدُّم الاِقْتِصَادي ولا سيّما أنّه لا يمكن لدول العَالم الثَّالِث أنّ تذهب نَحْوَ الدُّول الكُبْرَى الَّتِي تسعى من خِلَال معاهدة عدم الإنتشار الموقعة فِي العام 1968 أن لا تتمكن هَذِهِ الدُّول من التَّقدُّم، ووجدت الصِّين الفرصة للتأثير فِي هَذِهِ الدُّول وإقامة علاقة ربحية بالمَنْظُور الاِقْتِصَادي، وهو ما فعلته مع باكستان وإنّ بشراكة أَكْبَر من الشَّراكة مع إيران، إذ عملت الصِّين مع إيران عَلَى علاقة البائع بالزبون، بينما مع باكستان كَانَت علاقة تحالفية إستراتيجِيَّة. لِذَا، إنّ حقبة التسعينات هي حقبة العَلَاقة النفعية، ولكن فِي ما بَعد ولا سيّما فِي مَرْحَلَة ما بَعد العام 2003، أي بَعد أحداث 11 أيلول واحتلال العِرَاق وأفغانستان تغيرت، الأُمُور وتحولت إِلَى العَلَاقة التَّعَاونية بَيْنَ

الصِّين وَإِيران فِي الملف النَّوَوي إِلَى فرصة فِي مُوَاجَهة الهَيْمَنَة الأَمرِيكيَّة خصوصا مع تقدم المُواجَهة الصِّينيَّة الأَمرِيكيَّة نَحْوَ الواجهة.

ومن أبرز نتائج التعاون الصيني الإيراني في البرنامج النووي كآلية لمواجهة الهيمنة الأحادية:

1- شكّل التعاون النووي بين البلدين دعامة أساسية لتوسيع العلاقة وتطوير الشركة إلى قطاعات مختلفة، ولقد أسهم التعاون النووي بين البلدين إلى بناء شراكة إستراتيجية كانت معالمها في الإتفاق الموقع بينهما في آذار من العام 2021.

2- إن البرنامج النووي الإيراني شكل بالنسبة إلى الصين أسس مهمة لبناء آليات لمواجهة الهيمنة الأمريكية ويتجلى ذلك في الدعم الصيني لإيران في أروقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي مجلس الأمن كذلك في الوصول إلى إتفاقية الإطار عام 2015 مع مجموعة 5 + 1.

3- يعتبر الصمود الإيراني في الملف النووي من أهم عوامل مواجهة الهيمنة حيث أكد إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق الموقع عام 2015 ذلك، ولم تستطع الدول الأوروبية الدائمة العضوية ومعها ألمانيا من الإنسحاب، وقد أسهمت الصين في تثبيت الإتفاق كتفاهم دولي، وإن لم يدخل حيز التنفيذ بسبب هيمنة واشنطن إلّا أن التعاون الصيني – الإيراني في الملف الدولي وبقاء الدول الأوروبية يشكل أحد وجوه آليات مواجهة الهيمنة الأحادية.

4- إن من أبرز نتائج التعاون بين البلدين هو في تحقيق البلدين إنجازًا حقيقيًا في مجلس الأمن الدولي حيث لم يعد للولايات المتحدة بشكل أحادي القدرة على إصدار أي قرار يدين إيران في برنامجها النووي، وقد بدا جلياً في معارضة الصين لقرار تمديد خطر التسلح الدولي على إيران بسبب برنامجها النووي وفق القرار 2231 والذي إنتهى في العام 2021، حيث إستخدمت الصين وروسيا الفيتو. وهذا نتيجة حتمية للتعاون بين البلدين في مواجهة الهيمنة الأحادية.

المراجع والمصادر

1. جون جارفر، الصِّين وَإِيران: شريكان قديمان فِي عام ما بَعد الإمبريالية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيِجيَّة، الطبعة الأُولَى العَرَبيَّة، أبو ظبي، 2009.

2. طارق الكركيت، البرنامج النَّوَوي الإيراني وَأَثَرَهُ عَلَى مِنْطَقَةِ الشَّرق الأَوْسَط، طبعة أولى، الأوائل للنشر والتوزيع – دمشق، 2006.

3. وسام محمد فؤاد، الإشكاليات الإجتماعية – السياسية فِي الصِّين، قراءة فِي مَرْحَلَة إنتقالية، مجلة السِّيَاسة الدّولية العدد 132، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 1998.

4. عدنان مهنا، مجابهة الهَيْمَنَة – إيران وأمريكا فِي الشَّرق الأَوْسَط، الطبعة الأُولَى، مركز الحضارة للتنمية والفكر الإسلامي، بيروت 2014.

5. سكوت هارولد علي رظا نادر، الصِّين وَإِيران العَلاقات الِاقتصاديَّة والسياسيّة والعَسكريَّة، مؤسسة راند Rand، كاليفورنيا، 2012.

6. محسن رضائي، إيران الإسلاميَّة فِي أفق الرُّؤية المُسْتِقْبَلِيَّة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيَرْوُت، 2013.

7. شاهرام تشوبين – طموحات إيران النَّوويَّة، الطبعة الأُولَى، الدار العَرَبيَّة للعلوم ناشرون، 2007.

8. فهد مزبان خزار، الأبعاد الإستراتيِجيَّة للعَلَاقَاتِ الإيرانيَّة – الصِّينيَّة، العدد15، مجلة دراسات إيرانية، 2012.

9. خضر عباس عطوان، مستقبل العَلَاقة الأَمريكيَّة– الصِّينيَّة، الطبعة الأُولَى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة، الامارات، 2004

10. عمران شحرور، الصِّين والملف النَّوَوي الإيراني، سلسلة التقارير المعمقة، العدد 2، مركز الجزيرة، الدوحة، قطر، 2010.

11. طلال عتريسي، جيوستراجيا الهضبة الإيرانيَّة، اشكاليات وبدائل، الطبعة الأُولَى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2009

12. عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي وأحمد شمس الدين ليلة، العَلاقات الصِّينيَّة –الإيرانيَّة، آفاق الشَّراكة الإستراتيِجيَّة فِي عالم متغير، المعهد الدّولي للدراسات الإيرانيَّة، طهران، 2020.

13. مهدي نور الدين، الحصار المُتَبَادَل، العَلاقات الإيرانيَّة الأَمرِيكيَّة بَعد إِحْتِلَال العِرَاق، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيَرْوُت، ٢٠١٢.

الفهرست

المقدمة

الأهمية

إشكاليَّة الدِّراسة

الفَرَضِيَّة

منهجية الدراسة

خطة البحث

المبحث الأوَّل: التَّعَاون الصِّيني فِي البرنامج النَّوَوي الإيراني

المطلب الأول: التَّعَاون النَّوَوي ومعاهدة الحد من الانتشار

أولاً: الصناعات الصِّينيَّة النَّوويَّة ومعاهدة الحد من الانتشار:

ثانياً: المُساعَدَات الصِّينيَّة للبرامج النَّوويَّة الإيرانيَّة.

المطلب الثاني: السياسات الصِّينيَّة وتطورات الملف النَّوَوي الإيراني

المبحث الثَّانِي: الدَّعم الصِّيني لإيران فِي البرنامج النَّوَوي عَلَى السَّاحة الدّولية

المطلب الأول: البرنامج النَّوَوي الإيراني والوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة.

المطلب الثاني: الدَّعم الصِّيني لإيران اثناء مناقشات الوكالة الدّولية لِلطَّاقَةِ الذَّريّة.

الخاتمة

المصادر

الفهرست